الحروف مما هو ظاهر حالها التي هي موافقة معانيها لمعاني الحروف فإن تلك
الحال يقتضي إدخالها في الحروف إلا أنه ينتشر ضبط الحروف إذ يلزم تقسيمها
إلى قسمين قسم يشارك الأفعال في الأحكام وقسم غير ذلك   وبهذا ظهر
أن ما ذكره أي بما ذكر من أنهم يحكمون عليها أحكام الأفعال دون الحروف
ظهر أن ما ذكره أنه يكذب لأن المقصد يكون نظرهم في الألفاظ أنفسها أن
الألفاظ أي المقصد بالأحكام ولا ينافيه جريان الأحكام عليها بملاحظة
المعاني فجعلهم الأفعال الناقصة مشاركة للأفعال في الأحكام يكذب ما ذكره
فافهم [illegible] كشيء واحد بخلاف الفعل فإن النسبة في الفعل ليست ممتزجة
مع باقي ما اعتبر في مفهوم الامتزاج المذكور ولهذا مجموع مفهوم المطابقي
لا يقع محكوما عليه ولا محكوما به بل إنما يحكم به باعتبار معناه التضمني أعني
الحدث المحض   عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات مبني
على مذهب من قال بأن مدلول الفعل النسبة إلى الفاعل المعين أما على مذهب
من يقول بأن مدلوله النسبة إلى فاعل ما فالفعل يدل على النسبة بنفسه من غير
انضمام الذات معه على ما صرح به الشارح في بعض تعليقاته في النحو فالمفهوم
مما ذكره الشارح في التنبيه السابق أن المختار عنده كون مدلوله النسبة إلى
الفاعل المعين وكذا ما ذكره بقوله إلا أن يقال إن النسبة تفهم إجمالا إلى آخره
بأن مدلوله النسبة إلى الفاعل المعين فإنها هي المفهوم إجمالا من مجرد الفعل

بدون

بدون ذكر الذات وحاصل ما ذكره بقوله إلا أن يقال بأن النسبة تفهم
إجمالا أن النسبة إلى الفاعل المعين وإن لم تفهم تفصيلا من مجرد الفعل
بدون ذكر الفاعل إلا أنها تفهم إجمالا من مجرده بسبب العلم بوضع الفعل
للنسبة إلى الفاعل المخصوص مع مساواة الأمور فهم معنى المطابقي يعتبر
على وجه يقتضيه العلم بالوضع والعلم بالوضع يقتضي العلم الإجمالي للنسبة
إلى الفاعل المعين فافهم   لكونه المدلول المطابقي للمادة كون الحدث
مدلولا مطابقيا للمادة إنما يتم إذ كان جوهر الكلمة موضوعا لما وضع
له المشتق منه وذلك غير ظاهر على ما أشار إليه في ما ذكر في التنبيه السابق وأيضا
القياس على فهم معنى زيد في زيد قائم قبل فهم مجموع المعاني لا يخلو عن شيء
فإن زيدا كلمة تامة بخلاف المادة فإنها بعض الكلمة والحكم الثابت لكل الكلمة
لا يلزم أن يثبت لبعضها   ثم أقول الدلالة إشارة إلى جواب الإشكال
بفهم الزمان من الهيئة بدون فهم المجموع المركب منه ومن النسبة عنها وحاصل
الفرق بين فهم المعنى التضمني بدون فهم المعنى المطابقي وبين الدلالة التضمنية
بدون المطابقة وفيما نحن فيه وإن فهم المعنى التضمني بدون فهم المعنى المطابقي
لكن لم يتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة فإن الدلالة كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والهيئة تتصف بالحيثية بحيث يلزم من العلم بها
العلم بالزمان وبحيث يلزم من العلم بها العلم بالمجموع فإن العلم الثاني بواسطة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)